

Distr.: General
17 September 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً بالرسالة الموجهة من وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة أنور قرقاش، المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/607)، والرسالتين الموجهتين من وزيرة الدولة للشؤون التعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة ريم الهاشمي، المؤرختين ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/618) و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ (S/2018/675)، وباسم حكومة بلدي، أكتب إليكم كي أكد من جديد وأعزز التزامنا بعملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، على الرغم من قرار الحوثيين تجاهل محادثات جنيف التي نظمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث.

ويمثل لوم الحوثيين للأمم المتحدة وانتقادهم لعملية سياسية مجدية من خلال "عدم الحضور" انتكاسة خطيرة وخيبة أمل كبيرة للشعب اليمني والتحالف، اللذين يحرصان على إنهاء النزاع. ومن دواعي الأسف أن هذه ليست سوى المرة الأخيرة من المرات التي نقض فيها الحوثيون وعدهم فيما يخص إعادة الانخراط في عملية سياسية منذ أن عرقلوا عملية الانتقال السياسي في عام ٢٠١٥، ولجؤوا إلى القوة، وأثاروا أزمة إنسانية وسياسية يواجهها اليمن اليوم.

ومع ذلك، لا يزال التحالف ملتزماً بدعم جهود المبعوث الخاص، وإيجاد حل سياسي بقيادة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني. ونعتقد أن هذا الالتزام هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين في اليمن. والتحالف على استعداد لدعم إجراء محادثات جديدة متى استطاع المبعوث الخاص ضمان المشاركة المجدية للحوثيين. ونأمل أن يستطيع تحقيق ذلك قريباً.

وما هو واضح الآن هو أن أي احتمال لإحراز التقدم على طاولة المفاوضات يتوقف على الإبقاء على الضغط على الحوثيين. فقد كان التقدم المحرز في تحرير معظم ساحل البحر الأحمر من سيطرة الحوثيين مفيداً في تيسير عمل المبعوث الخاص؛ فبعدما رفض الحوثيون في السابق التعاون مع سلفه لمدة عامين، ما كانوا ليشاركوا في المناقشات مع المبعوث الخاص دون الحاجة الملحة إلى عدم فقدان إمكانية الوصول إلى البحر، وكذلك إلى الإمدادات بالأسلحة والأموال التي تدعم بقاءهم. وبناء على ذلك، ومع أنه ينبغي أن تظل الإجراءات العسكرية الملاذ الأخير في نظر الائتلاف، فتحرير الحديدة أمر حاسم في إعادة إشراك الحوثيين في محادثات السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم القوات الحكومية اليمنية الآن، بعناية



ولغرض واضح يتمثل في استئناف العملية السياسية، بتكثيف العمليات العسكرية ضد الحوثيين في منطقة الحديدة وعلى جبهات أخرى، وبذلك بدعم من التحالف.

ويجب أيضا على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يضغطا على الحوثيين. وينبغي أن يبدأ ذلك بإجراءات فورية من أجل قطع ما يتلقاه الحوثيون من إمدادات بالأسلحة والتمويل والمساعدة التقنية التي تقدمها إيران في انتهاك مباشر لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتقدم إيران للحوثيين بعض أكثر الأسلحة والمعارف تطورا التي حصلت عليها جهة فاعلة من غير الدول في أي وقت مضى، بما في ذلك القذائف التسيارية، والقذائف الموجهة المضادة للسفن، والطائرات بلا طيار للهجمات الانتحارية، إلى جانب مئات الآلاف من الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي لها عواقب مدمرة على المدنيين اليمنيين في جميع أنحاء البلد.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يزيد المجتمع الدولي ضغطه على الحوثيين كي يلتزموا بالقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يدان إدانة لا لبس فيها كل من استخدام الحوثيين للدروع البشرية، وتدميرهم للهياكل الأساسية المدنية الحيوية، وهجماتهم بمدافع الهاون على المستشفيات ومواقع المياه والصرف الصحي، واستخدامهم العشوائي للألغام، وإطلاقهم للصواريخ على المدنيين في المملكة العربية السعودية وناقلات النفط في البحر الأحمر، وإلا فسر الحوثيون التزام الصمت بأنه قبول ضمني للمجتمع الدولي بهذه الأعمال.

والأهم من ذلك كله هو أن التحالف يدرك أن التزامه برفاه الشعب اليمني والمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد ساهم التحالف هذه السنة بحوالي ١,٢٥ بليون دولار من الأموال غير المقيدة في خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة حتى يتمكن المدنيون اليمنيون، لا سيما في المناطق التي استولى عليها الحوثيون، من تلقي المساعدة التي تمس الحاجة إليها. ونتيجة لذلك، وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون المعونة الغذائية من الأمم المتحدة بأكثر من الضعف، وهو ما استفاد منه بالأساس المدنيون الموجودون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. وتكمل هذه الجهود المساعدة الثنائية المقدمة مباشرة إلى المناطق المحررة والخاضعة لسيطرة الحكومة. وسوف نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة على مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ وضمن أن تحسن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ بشكل ملموس الحالة الإنسانية.

ويشكل تفادي التضارب أيضا بعدا بالغ الأهمية لهذا الدعم. فسلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحماية الهياكل الأساسية المدنية تظلان أولوية بالنسبة للتحالف. والإصابات في صفوف المدنيين، ناهيك عن الإصابات في صفوف الأطفال، غير مقبولة. والتحالف ملتزم بالتحقيق في الحوادث وضمن المساءلة من خلال تحمل المسؤولية عند الاقتضاء وتنفيذ التدابير التصحيحية اللازمة.

وبغية تهيئة الظروف للتعاون السياسي ومعالجة الأزمة الإنسانية، يجب على جميع أطراف النزاع أن تدرك أن المشاركة الإيجابية في محادثات السلام التي تجريها الأمم المتحدة هي الطريق الوحيد إلى الأمام. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لانا نسبية

السفيرة

الممثلة الدائمة